ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ورقة عمل
حدود امتثال الشركات عبر الوطنية للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في شمال أفريقيا

ورقة عمل مقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

مقدمة

تتباين الآراء حول مدى امتثال الشـركات عبر الوطنية بالمبادئ التوجيهية بشـأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسـان وبالتبعية مدي مسـاهمة هذه الشـركات في تعزيز احترام حقوق الإنسـان في الدول المسـتهدفة بأنشـطة هذه الشـركات وفي تعزيز التنمية الاقتصـادية في الدول المضيفة. فما من شك في أن الشركات عبر الوطنية تحظي بالموارد والقدرات الادارية والفنية التي تؤهلها لتعمل كأدوات فعالة في تنمية اقتصـاديات الدول النامية. فهناك من يرى بأن وجود الشـركات عبر الوطنية يسـاهم ايجابيا في عملية التنمية الاقتصـادية من خلال توفير رأس المال، وجلب التقنية الأجنبية والخبرات والمهارات، وقدراتها المختلفة لاسـتغلال الفرص الاسـتثمارية وادارة وتنظيم المشـاريع بجانب توفير فرص العمل لآلاف السـكان. بينما يري أخرين إن هذه الشـركات لا تقدم ما يعزز الاقتصـادات الوطنية. ولا تحترم حقوق الإنسـان للعاملين فيها ولا تجلب الخير للمجتمعات المحلية التي يمكن أن تتضـرر جراء أنشطة تلك الشركات. ودول ِشمال افريقيا ليست بمعزل عن أنشطة تلك الشركات، حيث أثبتت ممارسـات الشـركات عبر الوطنية في شـمال افريقيا التباين في الامتثال للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهي المبادئ التي أقرها بالإجماع مجلس حقوق الإنسـان في قراره 4/17 في 16 يونيو 2011،[1] ويتزامن ذلك مع امتلاك غالبية تلك الشـركات مقدرات هائلة تمكنها من تعزيز الامتثال لحقوق الإنسـان وخاصـة ما يتعلق بحقوق العمال والحفاظ علي البيئة، وتعود الأسباب الرئيسية وراء ضعف امتثال الشركات عبر الوطنية في منطقة شـمال افريقيا للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسـان إلى ضـعف اقتصادات دول شمال افريقيا، وبالتالي تعمل تلك الدول على إعطاء الأولوية لبقاء الشركات عبر الوطنية على الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع تمدد الشركات عبر الوطنية واستحواذها على حصص كبيرة من أسواق دول شمال افريقيا، فقد باتت هناك حاجة ملحة إلى النظر في مدي التزام هذه الشركات بمعايير حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية والتي مضي على إقرارها ثلاثة عشرة عاماً.[2]

وفي إطار الاهتمام الكبير الذي توليه مؤسـسـة ماعت لنشـر المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسـان وتحديدا في منطقة شـمال افريقيا، تسـعي هذه الورقة إلى بيان حدود امتثال الشـركات عبر الوطنية للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في

[1] مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، A/HRC/RES/17/4، https://tinyurl.com/mvfpbwsa

[2] مساءلة الشركات عن انتهاكات حقوق الانسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، معهد التحرير لدراسات الشرق الأوسط، https://tinyurl.com/2ysk26f3

منطقة شـمال افريقيا. ولاعتبارات هذه الورقة فإنه يقصـد بمنطقة شـمال افريقيا كلاً من (مصـر وتونس والجزائر والمغرب إضـافة إلى السـودان وليبيا)، كما يقصـد بالشـركات عبر الوطنية بأنها شـركات مقرها الرئيسـي في الدولة الأم أو دولة المقر ولها أنشـطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشروع أو شركات تابعة لها، ويطلق عليها أيضاً اسـم الشـركات أو المؤسـسـات متعددة الجنسـيات أو شـركات دولية،[3] ويقصـد بمفهوم المسـؤولية المجتمعية للشـركات بإنه الإطار التي تقوم فيه الشـركات طوعًا بدمج القضـايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها وتفاعلاتها مع أصـحاب المصـلحة. وتغطي المسـؤولية الاجتماعية ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي[4].

وفي إطار ما سـبق؛ وقبل انطلاق الدورة الثالثة عشـر لمنتدى الأمم المتحدة الثالث عشـر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان تقدم **مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسـان** ورقة عمل بعنوان **"حدود امتثال الشـركات عبر الوطنية للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسـان في شـمال أفريقيا"** وتركز الورقة على تقييم أنشـطة الشركات عبر الوطنية في شمال افريقيا. ويركز الجزء الثاني من الورقة على دور الشركات عبر الوطنية في الارتقاء بمفهوم المسـؤولية المجتمعية. بينما يقدم الجزء الثالث من الورقة رؤية لما يمكن أن تقدمه الشـركات عبر الوطنية لتعزيز الامتثال بالمبادئ التوجيهية. وفي النهاية تقدم الورقة توصيات لتعزيز امتثال الشـركات عبر الوطنية للمبادئ التوجيهية بشـأن الأعمال التجارية وحقوق الانسان.

[3] What Is a Multinational Corporation? Investopedia, 7 June, 2024, https://www.investopedia.com/terms/m/multinationalcorporation.asp

[4] زايري بلقاسم، أهمية المسؤولية الاجتماعية في تهذيب الممارسات الادارية للشركات متعددة الجنسيات في ظل تحديات العولمة، لبنان، 2012

أولا: تقييم أنشطة الشركات عبر الوطنية في شمال افريقيا

تتنوع أنشطة الشركات عبر الوطنية في منطقة شمال افريقيا، وتتركز في أنشطة التعدين واكتشاف الثروات الطبيعية مثل الغاز والنفط وتصنيع المنسوجات والإلكترونيات والبيع بالتجزئة، وغالبًا ما يُنظر إلى أنشطة الشركات عبر الوطنية في منطقة شمال أفريقيا خاصة الصناعات الاستخراجية التي تقوم بها تلك الشركات على أنها ذات أهمية خاصة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للمواطنين ونقل التكنولوجيا وزيادة القدرات الإنتاجية لها وحل سريع للعديد من المشكلات الاقتصادية التي تمر بها تلك الدول، خاصة بعد الفترات الانتقالية والأزمات الاقتصادية التي مرت بها غالبية تلك الدول منذ عام 2011، ومع ذلك، فإن أنشطة تلك الشركات خاصة الشركات عبر الوطنية التي تعمل في التعدين مسؤولة عن بعض الممارسات التي لا تتوافق مع المبادئ التوجيهية من بينها عمليات الإخلاء المتزايدة للمجتمعات المحلية من الأراضي التي تقيم عليها، وظروف العمل غير اللائق، وغياب ممارسات الصحة والسلامة المهنية، والتدهور البيئي الناجم عن أنشطة تلك الشركات، وأصبحت تلك الممارسات منتشرة على نطاق واسع في العديد من المناطق الريفية الغنية بالموارد الطبيعية، وعلى الرغم من الوعود بإدخال تحسينات على البنية التحتية المحلية ومشاريع التنمية في هذه المناطق، إلا أن هذه المشاريع لا يمكنها موازنة الأضرار البيئية وتلك الواقعة علي المجتمعات المحلية، والتي تؤدي في الغالب إلي آثار سلبية على المجتمعات والاقتصادات المحلية[5]، فمنذ عام 2020 تسببت أنشطة شركة (BMW) للسيارات والتي يقع مقرها الرئيسي في ألمانيا في انتهاكات واسعة لحقوق العمال والبيئة في المغرب، بسبب نشاطها في استخدام الكوبالت المستخرج من منجم بوزار للكوبالت في إقليم ورزازات والذي تحتاجه الشركة لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية ويدخل في صناعات اخري[6]، وخاض عمال المنجم إضرابات متكررة احتجاجاً علي حرمانهم من الأجور وسوء ظروف العمل وعدم احترام قوانين العمل، والحوادث الخطيرة والأمراض المزمنة التي يصاب بها العمال نتيجة لأوجه القصور الكبيرة في الصحة والسلامة المهنية، وقد خاض مؤخراً خلال الفترة ما بين يونيو - أكتوبر 2024 مجموعة من العمال وصل عددهم إلي 254

[5] TRANSNATIONAL CORPORATIONS AND HUMAN RIGHTS IN AFRICA, center for applied legal studies,

[6] Marokko: Arbeiter bei BMW-Zulieferer bestreiken Kobaltmine wegen ausstehender Löhne und schlechter Arbeitsbedingungen, business-human rights, 13 August 2024, https://tinyurl.com/da468yxx

عاملًا من عمال منجم بوزار للكوبالت في إقليم ورزازات إضرابا متواصلا احتجاجا على حرمانهم من الأجور.[7]

كما تمارس الشركات عبر الوطنية في منطقة شمال افريقيا دورا في سيادة حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي وخلق أزمات داخلية وتغذية صراعات في منطقة شمال افريقيا، ففي الجزائر مارست الشركات متعددة الجنسيات أشكال مختلفة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق العمال والتي غالبًا ما تؤدي إلى اختيار العمال طريقي الإضرابات والاحتجاجات لإيصال مطالبهم للسلطات المتخصصة، كما حدث في وقت سابق حين احتج أكثر من 570 عامل بفروع شركة بريتش بتروليم البريطانية وهي ثالث أكبر شركة نفط خاصَّة في العالم، ما أدى لسيادة حالة من التوتر والاضطراب في الدولة. [8] وقد تورطت بعض الشركات عبر الوطنية أيضا في بيع معدات تقنية ومراقبة لبعض الحكومات في منطقة شمال أفريقيا وقد اتهمت محكمة فرنسية في يوليو 2021 شركة AMESYS الفرنسية وأربعة من مديريها التنفيذيين بالتواطؤ مع ممارسات التعذيب في ليبيا، حيث أكدت المحكمة إنه بين عامي 2007 و2011، وفرت تلك الشركة تكنولوجيا المراقبة للحكومة الليبية آنذاك[9]. وتلاحظ مؤسسة ماعت بشكل عام محدودية المبادرات التي تقدمها الشركات عبر الوطنية في المنطقة التي يغطيها التقرير لجبر الضرر وخاصة الشركات التي تعمل في قطاع التعدين والصناعة في ليبيا والجزائر، كما هناك ضعف في تحفيز المبادرات التعاونية وهو ما يتعارض مع المبدأ الثلاثون من المبادئ التوجيهية الذي يوجه بأن تكفل المبادرات في قطاع الصناعة ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات التعاونية الأخرى التي تستند إلى احترام المعايير المتصلة بحقوق الإنسان إتاحة آليات فعالة للتظلم.

[7] عمال منجم "بوزار" لإنتاج الكوبالت يضربون احتجاجا على حرمانهم من أجورهم، لكم، 30 أكتوبر 2024، https://lakome2.com/societe/360332/

[8] دور الشركات متعددة الجنسيات في تغذية الانقسامات الأفريقية، المركز العربي للبحوث والدراسات، https://acrs.albawabhnews.com/40754

[9] Surveillance and torture in Libya: The Paris Court of Appeal confirms the indictment of Amesys and its executives, and cancels that of two employees, https://www.fidh.org/en/impacts/Surveillance-torture-Libya-Paris-Court-Appeal-indictment-AMESYS

ثانيا: دور الشركات عبر الوطنية في الارتقاء بمفهوم المسؤولية المجتمعية

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات تقتضي احترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة[10]. ويمكن لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تساعد في تعزيز حقوق العمال أو مكافحة عمالة الأطفال أو الحد من التلوث البيئي[11]، وتفضل العديد من الشركات عبر الوطنية في شمال افريقيا اظهار التفاعل بشكل إيجابي مع مفهوم المسؤولية المجتمعية، وذلك علي الرغم من التكلفة الاقتصادية والمالية التي قد تتحملها تلك الشركات جراء هذا التفاعل، إدراكاً منها لأهمية هذه المسؤولية في تحقيق أهدافها والمتمثلة بشكل أساسي في تعظيم أرباحها ومكتسباتها، وبالتالي فهذه الشركات تنظر إلي المسؤولية المجتمعية باعتبارها وسيلة أو استراتيجية يجب تبنيها من أجل البقاء وضمان الاستمرارية لهذه الشركات واكتساب رضا البلد المضيف ومجتمعه وتحسين الصورة النمطية للشركة أمام الجمهور، وهو ما يؤدي في النهاية إلي خلق سلوك إيجابي تجاه الشركة ومنتجاتها[12].

ففي المغرب علي سبيل المثال تتبنى الشركات عبر الوطنية إحدى استراتيجيتين فيما يتعلق بالتفاعل مع المسؤولية المجتمعية، أولاهما تسمي "الإستراتيجية المتداخلة" بمعنى أن البرامج الاجتماعية هي جزء من نموذج أعمال الشركة، والثانية استراتيجية "الاستعانة بمصادر خارجية" والتي تقوم من خلالها الشركات متعددة الجنسيات بالاستعانة بمصادر خارجية لأنشطتها الاجتماعية من خلال إنشاء منظمة اجتماعية مستقلة، بحيث لا تكون جزء من أعمال الشركة الأم، وتركز الأنشطة الاجتماعية لهذه الشركات عبر الوطنية بشكل أساسي على تنمية رأس المال البشري، وتنمية روح المبادرة، والمشاركة المجتمعية، والإدارة البيئية الجيدة للموارد،[13]ورغم ذلك فلا تلتزم جميع الشركات عبر الوطنية في المغرب بهذه المسؤولية المجتمعية والعمل علي تعزيزها.

وكان مستوي الامتثال للمبادئ التوجيهية من قبل الشركات عبر الوطنية في المملكة المغربية مقبولا ولكنها لم يرقي إلى المستوي المرتفع. ولزيادة الوعي بتلك المبادئ عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب على زيادة مستوى الوعي بين الشركات حول

[10] The UN Guiding Principles on Business and Human Rights and conflict affected areas: state obligations and business responsibilities, https://www.onlinelibrary.iihl.org/wp-content/uploads/2021/06/2012-UN-Guiding-Principles-Business-HR-conflict-affected-areas.pdf

[11] Corporate social r ate social responsibility in E responsibility in Egypt: T gypt: Towards creating shar eating shared value, https://fount.aucegypt.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1451&context=etds

[12] واقع تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، المنصة الجزائرية للصحافة العلمية، مايو 2020، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115437

[13] The CSR in an emerging country - Case of MNCs in Morocco, AIMS, https://tinyurl.com/5ctb38am

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأهمية تطوير خطة العمل الوطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان[14]. وفي تونس تصاعد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية حيث مولت بعض الشركات الدولية تدريبات من اجل نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات[15]، كما استضافت تونس في مايو 2024 النسخة الثالثة للمنتدى الدولي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات[16] برعاية من شركة أورانج تونس[17].

لم تتخذ الحكومة الليبية تدابير لتحديد أو تشجيع السلوك التجاري، مثل الترويج لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أو إنشاء نقطة اتصال وطنية من أجل تشجيع السلوك التجاري المسؤول[18]. وفي مصر لدى غرفة التجارة الأمريكية في مصر لجنة تعمل بفعالية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. تشارك العديد من شركات الأدوية الأمريكية في الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لكنها تقُصر نشاطها على قضايا محددة مثل القضايا الصحية[19].

وبالرغم من أهمية مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات عبر الوطنية في منطقة شمال افريقيا وسعي بعض الدول للتفاعل الإيجابي معه، إلا أنه لم يتبلور بالشكل المطلوب بعد، سواء داخل النظام المجتمعي أو داخل النظام المؤسسي في غالبية دول منطقة شمال افريقيا، وعلى سبيل المثال لا يوجد حتى الآن في السودان قانون خاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات عبر الوطنية، وبدلاً من ذلك تخضع بعض قضايا المسؤولية المجتمعية إلى قوانين وقواعد تنظيمية مختلفة، مثل قوانين حماية البيئة وقوانين حماية المستهلك ومكافحة الفساد.[20] ويعد التزام الشركات عبر الوطنية بالمبادي التوجيهية متفاوت في شمال افريقيا فبينما تحرص الشركات عبر الوطنية في المغرب ومصر وتونس على التقيد بتلك المبادئ. نجد بدرجة اقل التوجه نحو تنفيذ المبادئ في كل من ليبيا والسودان.

---

[14] National Action Plans on Business and Human Rights, Morocco, https://globalnaps.org/country/morocco/

[15] Tunisia: Training on corporate social responsibility and ISO 26000 event organized by CLUSTER4GREEN https://www.enicbcmed.eu/tunisia-training-corporate-social-responsibility-and-iso-26000-event-organized-cluster4green

[16] Responsibility Societal des Enterprises (RSE) : Un catalyzer de performance economies et de progress social et environmental, https://lapresse.tn/2024/05/25/responsabilite-societale-des-entreprises-rse-un-catalyseur-de-performance-economique-et-de-progres-social-et-environnemental/

[17] أورانج تونس تطلق الحوار الثالث حول المسؤولية الاجتماعية للشركات (RSE)، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc6np6bt

[18] 2022 Investment Climate Statements: Libya, https://www.state.gov/reports/2022-investment-climate-statements/libya/

[19] 2024 Investment Climate Statements: Egypt, https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/egypt/

[20] المسؤولية الاجتماعية للشركات بإشارة خاصة إلى السودان، رسالة دكتوراه، السودان، 2012

رؤية مقترحة لأدوار الشركات عبر الوطنية في منطقة شمال أفريقيا

يختلف التزام الشـــركات عبر الوطنية تجاه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من دولة إلى أخري في شـــمال افريقيا وفي حين لا توجد احصـــائيات دقيقة بشـــأن أعداد هذه الشـــركات في دول شـــمال أفريقيا مُجتمعة إلا أن هناك عوامل يمكن أن تســـاهم في تعزيز أدوار الشركات عبر الوطنية في المنطقة التي يغطيها التقرير وهي: -

1. تعزيز التشـريعات التي تُحسـن من احترام الشـركات عبر الوطنية لحقوق الإنسـان في سـياق العمليات التجارية والتي تضـمن الوصـول إلى التنمية وتحقق الركيزة الثانية من المبادئ التوجيهية بشـــأن الأعمال التجارية وحقوق الإنســـان وهي الركيزة المتعلقة بالاحترام فبموجب الركيزة الثانية ينبغي أن تحترم المؤسسات التجارية حقوق الإنسان. وهذا يعني أن تتجنب انتهاك حقوق الإنســان الخاصــة بالآخرين وأن تعالج ما تقع فيه من آثار ضارة بهذه الحقوق[21].
2. أن تشـارك الشـركات عبر الوطنية في مفاوضـات الوصـول إلى صـك الملزم بشـأن الأعمال التجارية وحقوق الإنســـان مُكمل للمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشـــأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
3. فحص سلاسـل التوريد بدقة وإقامة الشـراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية للقضـاء على ممارسـات العمل غير اللائق وخاصـة اسـوأ اشـكال عمل الأطفال في بعض المهن ذات الطبيعة الخطرة.
4. فتح قنوات تواصـل مع المتأثرين بأنشـطة الشـركات من خلال اسـتشـارة أصـحاب المصلحة والتركيز على الحوار كوسيلة لمعالجة المظالم ودراسة وضع حلول لها.

وفي كل الأحوال تعتمد طبيعة الأدوار المستقبلية للشركات عبر الوطنية في منطقة شمال افريقيا على عوامل عدة من أبرزها العوامل الداخلية الخاصـــة بكل دولة، خاصـــة وأن دول منطقة شـمال افريقيا تختلف بشـكل كبير فيما بينها، ففي السـودان علي سـبيل المثال لا تزال الحرب الأهلية بين الجيش السـوداني والدعم السـريع تؤجل تنفيذ أي خطط من شـأنها توضـيح معالم وطبيعة الأدوار المسـتقبلية للشـركات عبر الوطنية فيها، ومع تأزم الصـراع وتفشي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والبيئة هناك فإن وضع رؤية مستقبلية لأدوار الشـــركات عبر الوطنية هناك تبدو أكثر تعقيداً، وفي ليبيا لا يزال وجود حكومتين منفصـــلتين في الشـــرق والغرب يمنع وجود قواعد موحدة للتعامل مع الشـــركات عبر الوطنية وتحديد

[21] Guiding g Principles on Business and Human R rights, https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

أدوارها ، وبالرغم من ذلك ومع التسليم باختلاف طبيعة كل دولة من دول منطقة شمال افريقيا عن الأخرى، يمكن وضع رؤية مستقبلية عامة تتجاوز في أبعادها العوامل الداخلية الخاصة بكل بلد، وتتمثل تلك الرؤية بالأساس في طبيعة العلاقات المستقبلية بين الشركات عبر الوطنية وحكومات دول شمال افريقيا، والتي تتمثل بالأساس فيما يلي:-

- استمرار الشركات عبر الوطنية في العمل دون ضوابط حقيقة ودون تقنين لأوضاعها وممارستها: وفي هذه الحالة يستمر استنزاف الموارد الطبيعية لتلك الدول ويستمر انتهاك حقوق العمال والبيئة.
- توجه الشركات الوطنية لمنافسة الشركات عبر الوطنية بدعم من حكومات تلك الدول: وهنا تكون دول شمال افريقيا قد اتخذت خطوات جدية لتحجيم أدوار الشركات عبر الوطنية، وإن كان ذلك يتطلب جهوداً كبيرةً تتعلق بكفاءة وجودة الخدمات التي تقدمها الشركات الوطنية التي من المفترض أن تحل محل الخدمات التي كانت تقدمها الشركات عبر الوطنية أو تنافسها.
- تحجيم الشركات عبر الوطنية بشكل كامل: فنتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية الحادة التي تتعرض لها بعض دول شمال افريقيا وخاصة السودان وليبيا، فقد ينتج عن ذلك ظهور حكومات تقرر التحجيم الكامل للشركات عبر الوطنية، وهنا تفقد الشركات عبر الوطنية خاصة المتهمة باستغلال موارد البلاد وثرواتها المعدنية أدوارها بشكل كامل، وتظهر مؤسسات وطنية تحل محلها.[22]

[22] دور الشركات متعددة الجنسيات في تغذية الانقسامات الافريقية، المركز العربي للبحوث والدراسات، https://tinyurl.com/5c8r5cbd

التوصيات

تواجه المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتي أقرها مجلس حقوق الإنسان منذ عام 2011 قيوداً واسعة في الالتزام بها من قبل الشركات عبر الوطنية في منطقة شمال افريقيا، حيث لا يزال التقيد بتلك المبادئ التوجيهية من قبل تلك الشركات يعوقه العديد من العوامل والتي تتعلق بطبيعة الأطر القانونية والسياسات الحاكمة لعمل تلك الشركات في دول منطقة شمال افريقيا، إضافة إلي التغيرات الاقتصادية والسياسية الحادة التي تعرضت لها العديد من دول تلك المنطقة، يضاف إلي ذلك الطبيعة غير الإلزامية للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي تفتح المجال لعدم التزام الشركات عبر الوطنية بها نظراً لكونها مبادئ طوعية لا يترتب علي مخالفتها التزامات محددة، وفي ضوء ما سبق تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان هذه التوصيات: -

- النظر في سن تشريعات وطنية تعزز المساءلة الاجتماعية للشركات وتضمن نشر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على نطاق واسع.
- ضرورة تحفيز الشركات عبر الوطنية على تعزيز التزامها بالمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الانسان.
- النظر في الإشارة إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية في اتفاقيات التجارة والاستثمار التي تعقدها الدول مع الشركات عبر الوطنية.
- ضرورة تشجيع الشركات عبر الوطنية على إدراج المبادئ التوجيهية في اللوائح الداخلية لهذه الشركات والتقيد بها بما يعزز العمل اللائق.